

مفهوم الحاكم النموذجي لدى أفلاطون و مكيا فيلي و غرامشي دراسة تحليلية مقارنة

نوزاد جمال

جامعة صلاح الدين - اربيل

كلية الآداب

قسم الفلسفة

مقدمة

ان أي دراسة لمفهوم "الحاكم النموذجي" تلاقي صعوبات وتحديات، لأنها تخضع للمعطيات والمتغيرات السياسية والأقتصادية والأجتماعية. ومن الناحية النظرية ايضا، تعد قضية شائكة خاصة في الفلسفة السياسية. وخاصة، ما يدور في الآونة الأخيرة من انهيارات سياسية جسيمة داخل الأنظمة الشمولية ونشوب حروب داخلية ضارية نتيجة فجوة أو غياب ما يسمى بالسلطة الرشيدة، تؤكد ضرورة تحليل مفهوم الحاكم النموذجي من منظور فلسفي. لأنه منذ بواكير الفكر الفلسفي، طرحت هذه المسألة للجدل وخضعت الى نقاشات بين الفلاسفة. لاشك ان أفلاطون من الفلاسفة الأوائل الذين تفهموا دور الحاكم(الملك) و من ثم سار الذين يليه. وبفارق كبير، طرح مكيا فيلي آرائه حول هذا الموضوع كالمرشد و العقل المدبر للأمرء في زمنه. لأنه ركز على جميع المشاكل السياسية في قضية الحكم و خصائص الأمير في ادارة الشؤون السياسية. اذ وضع كتابا خاصا حوله بعنوان "الأمير" لكي يكون بمثابة مبادئ و ارشادات ضرورية للحكام. و مرورا بمكيا فيلي الى المفكر اليساري الإيطالي "غرامشي" الذي قدم نظريته عن الحكومة و مشاكلها تحت اسم "الأمير الحديث".

لذا، فان الغرض الرئيس من هذا البحث: هو ليس فقط اعادة تعريف أطروحات هؤلاء الفلاسفة عن مسألة الحكم و الحاكم النموذجي، بل تحليلها وتفسيرها معا ومن ثم مقارنتهم فيما بينهم. كما يبغى الباحث ايجاد جواب(أجوبة) مناسب للأشكالية التالية: من يكون له دور الأمانة والرئاسة؟ وماهي المؤهلات الضرورية لتأدية هذا المهام؟ بتعبير آخر: البحث عبارة عن تحليل مفهوم الحكمية في الفلسفة السياسية ومن خلال عرض وجهات نظر مختلفة لفلاسفة كبار في هذا الحقل. فرغم تباين الأزمان و المراحل الفكرية و السياسية لهؤلاء الفلاسفة، فان هناك رابطا موضوعيا وجوهريا بينهم ويجتمع في السؤال التالي: لمن الحكم و لماذا؟

اذن، تتمحور مشكلة البحث، حول السؤال المبدئي الذي يبني عليه البحث هنا هو: من هو الذي يحق له الحكم و ماهي خصائصه المطلوبة؟ فهذه الأسئلة، تبين قضية شائكة وهي: هل الحكم عبارة عن مكانة ادارية و قانونية بحتة يترئسها شخص ما؟ ام هناك دورا تاريخيا و سياسيا في الحياة الانسانية يحتاج الى معرفة؟ أم هناك قوة ام نخبة طليعية تؤدي هذا المهام؟ فاذا كان كذلك، فأى جهة لها الأحقية في اخذ زمام الأمور بيده؟ هل الحكومة نابعة عن الضرورة ام التوفيق بين المصلحة العامة و الخاصة؟ و من له الأهلية التامة لادارة الامور العامة؟ و ماهو الحاكم النموذجي و متطلباته؟

واسئلة اخرى تستحق التنقيب والأستقصاء حسب ما يتطلبه البحث. مما لاشك فيه, ان كل فيلسوف سياسي له نموذج (Paradigm) الخاص عن الحاكم النموذجي. لأن الأمانة و الحكم بقدر ماهو استحقاق سياسي, ايضا نقاش فلسفي واشكالية معرفية. لذا فان مفهوم الحاكم النموذجي, يختلف لدى كل من أفلاطون ومكيافيللي و غرامشي. اذن, المطلوب هنا ليس فقط طرح النقاط المختلفة واجراء مقارنة بينهم, انما تحليل مفهومي لأرائهم. بتعبير آخر: ليس الغرض التركيز على النقاط المشتركة وأوجه التشابه بينهم بقدر ماهو, تقديم تفسيراً مختلفاً لأرائهم والسعي لكشف الموجبات الموضوعية والذاتية التي شكلت الأرضية المناسبة لمواقفهم. لابد من التذكير أيضاً, بأن هناك بحوث جمة عن أفلاطون أو مكيافيللي و غرامشي من زوايا مختلفة, لكن القيام بشرح وتحليل في آن واحد وفي محور واحد: الحاكم النموذجي, يعتبر نوع من مجازفة فلسفية تستحق العناء. رغم مخاوف و تردد عن عدم الوقوع في التعريفات و التفسيرات الشكلية و الأختزال في التبسيطيات. لذا من حيث المهنية, يقسم البحث على أربعة محاور رئيسة. المحور الأول: يدور حول الدولة ك"منظومة فلسفية" وعقلية والتي يرأسها الفيلسوف لدى أفلاطون. ومن ثم بيان الأسباب الذاتية و الموضوعية التي أثرت في رأيه و بنيان فكره. والمحور الثاني عن فلسفة الحكم عند مكيافيللي. لذا يتكون هذا المحور من ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الخلفية الفكرية و الزمنية لأفكار مكيافيللي, و المطلب الثاني: القوة و الحقيقة. والمطلب الثالث: شرح مفهوم القوة و الضرورة. أما المحور الثالث و الأخير, فيتناول تعريف مفهوم "الأمير الحديث" عند غرامشي و كيفية مناقشاته لأفكار سلفه مكيافيللي.

المحور الأول: فلسفة الحكم عند أفلاطون

قبل كل شيء, لابد ان نشير الى أن الاطار النظري لهذا المحور يتكون من مقدمة حول مفهوم الدولة ومن ثم التنقيب عن الأسباب الموضوعية والذاتية التي بلورت فلسفة أفلاطون. وهذا بعد شرح وتفسير طروحاته. ففي هذا المبحث نتطرق الى فلسفة أفلاطون و نظريته عن الحاكم النموذجي(الفيلسوف الحاكم والحاكم-الفيلسوف).

الدولة كمقل كوني و منظومة فلسفية

ان فلسفة أفلاطون خاصة في كتابه الواسع التأثير 'الجمهورية', ماهي الا محاولة جادة نحو مسألة الحاكمية. فكتابه الفلسفي, يعد أساس مشروعه الفلسفي لبناء مجتمع من ناحية و تشكيلة فلسفية جديدة من ناحية أخرى. لأن مبادرة افلاطون تعتبر الأولى من نوعها, من حيث المنظور الفلسفي البحث. ربما لانجزم بأنه الوحيد في طرح اشكالية الحكم والحاكم. أي. لذا نجد الخطوات نحو هذا المشروع الفلسفي, موازيا للمشروع السياسي. فلا نجافي الحقيقة, اذا قلنا بأن مفهوم الفيلسوف-الحاكم او الملك-الفيلسوف هو من أحد ابداعات أفلاطون الفلسفية الناتجة عن مفهومه الديالكتيكي ل"نظرية المثل". أي ماهو كائن و يجب أن يكون لتحقيق الغاية العليا وهي الفضيلة الخلقية المتمثلة في العدالة. وهذا دليل قاطع بأن أفلاطون نظر الى أمور الحياة السياسية من منظار فلسفي بحت. فرؤيته السياسية لاتفارق نظريته الفلسفية الثاقبة. فالدولة عنده عقل كوني(لوعوس) و منظومة فلسفية لتأسيس الحكم الأمثل. لذلك يسير التنظير لمسألة الحاكمية جنباً الى جنب مع دور العقل و الفيلسوف. ومما تجدر الإشارة اليه ان طروحات أفلاطون السياسية والفلسفية لم تخرج الى الضوء بدون مبررات و مستوجبات فكرية و

اوضاع داخلية. فالأزمات الداخلية الخانقة، عصرت فكر أفلاطون و دفعته بالبحث عن حلول لما يعانيه الوضع السياسي و على رأسه مقاليد الحكم. لذا يمكن توضيح ملامح فكره من خلال سؤالين رئيسين: لماذا يعتقد أفلاطون بأن الفلاسفة لاغيرهم يحق لهم الحكم؟ ما الأسباب الموضوعية الداعية الى هذا الاعتقاد. ففي الصفحات التالية نتحدث عن هذه الأسباب.

أولاً: لماذا يعتقد أفلاطون بأن الفلاسفة فقط يحق لهم الحكم؟

لا يخفى أن السياسة في نظر أفلاطون عبارة عن قدرة و مجال ثقافي وعقلاني في الوقت نفسه (faculty Intellectual). فالمجتمع السياسي لابد ان يجذب و حذب المجتمع الفلسفي الذي يدار من قبل الفلاسفة. وبما أن الفلاسفة وحدهم تجردوا من الميول و الرغبات الذاتية، فهم دون غيرهم يصلحون للتفكير في مصير السياسة و ادارة شؤونها. لذا يسبب الحكم والقيادة بدون الفلاسفة، غلبة الآراء و الأهواء و المصالح الذاتية و الاعتقادات الشخصية على سير مقاليد الحكم. وعلى النقيض من هذا، فعندما يحكم الفلاسفة تسود الخير و العدل. وهذا يعود الى سبب كونهم يتصفون بالفضيلة و العدل كمعايير ضرورية و موجبة لادارة الحكم. ولأن الفلاسفة الحقيقيين لا يبررون لمصالحهم الذاتية تحت غطاء الحكم. لأن السعي وراء المنافع الشخصية تنافي الحقيقة.

بما أن الفيلسوف وحده محب للحقيقة و يتصرف بدافع الخير العام، لأنه يسعى وراء ماهو حقيقة عليا. فحب التعلم وسعيه في الفلسفة: هو معرفة الصواب. أي العدل والخير العام هما الدافع الرئيس وراء التحكم بالسلطة. من هذا القبيل، يعتقد أفلاطون بأن المجتمع السياسي لابد ان ينظم بالعدل والعقلانية اللازمة. و الفلاسفة هم الفئة الحقيقية التي تستطيع تحقيق هذه الأهداف السامية دون غيرها. فالعدل اذن، هو ان يحكم الفلاسفة. لأن العدل يأتي هنا بالمعنى الأخقية و الصحة أو الأهلية وليس بمعنى المتداول اليوم.

رغم ان أفلاطون في كتاب "رجل الدولة" (statesman) الذي ظهر بعد كتاب "الجمهورية" لا يلمح على حكم الفلاسفة مباشرة، بل امرأ تربوا على ايدي الفلاسفة. فالعيار الرئيس للتحكم هنا: معرفة الحقيقة، أي "الخير" وليس الرأي الشخصي أو الركون لآراء الجماهير "الجاهلة" بشؤون الحكم. فهناك عدة تبريرات منطقية عند أفلاطون لكي يخول الفيلسوف أو الملك الفيلسوف بالسلطة وحده دون غيره:

- ان الدراسة و الدراية بالفلسفة، هي التي تخول الفلاسفة و القادة لكي يميزوا بين الخطأ و الصواب في الحكم.
- مبدأ العدل من الفضائل الأساسية و المبدئية (cardinal Virtues) مع الحكمة و الجرأة و الاعتدال مع التناسق من المتطلبات الضرورية لتحقيق النظام و بناء حياة فاضلة.
- الطريق الوحيد لتحقيق و اكتشاف العدالة هو التربية و الكمال الروحي، لانجاز مجتمع كامل عبر الضبط و الانسجام و مبدأ العمل لتحقيق العدالة^١.
- الفلاسفة هم حماة المجتمع والدولة. ولا يمكن القيام بهذا المهام الا عن طريق التعلم والتدريب اللازمين^٢.
- لذا الفيلسوف هو رجل الدولة و الدولة هي الميدان العملي للنشاط الفلسفي للفيلسوف.

^١ W. Owen Jenkins D.D. The Philosopher as Statesman. A Study in Platon's Republic. P.١٥. Cape Town. J. C. JUTA& Co. ١٩١٤

^٢. Ibid P.٣.

من هنا يتبين، ان الفيلسوف له دور تأسيسي في مجال الفلسفة ودور مؤسساتي: وهو ادارة الحكم. وهذا مايبثته في نتاجه الفكري و الفلسفي "الجمهورية". لذا ان اختيارنا لهذا الكتاب، حسب رأي احد شراح أفلاطون بأن في "الجمهورية" تصل الفلسفة الى أعلى ذروة من العلو الفكري، خاصة في اجزاء (V, VI, VII) من كتابه^٢. رغم ان الذين اتوا بعد أفلاطون والفوا كتباً على النوال نفسه، مثل "الجمهورية" ل"سيسرو"، وكتاب "مدينة الرب" لللاهوتي "أغسطين" و "الملكية" (*De Monarchia*) لأديب و المفكر الإيطالي "دانتي"، و"اليوتوبيا" للكاتب الأنكليزي "توماس مور". جدير بالذكر، أن لا أحد منهم يضا هي كتاب أفلاطون من حيث الرصانة والرغبة لرسم سياسة تكاملية للمجتمع من منظور فلسفي بحت^٤. فمجمال الأفكار في الجمهورية يدور حول العدالة والفضيلة ودولة المدينة (polis)، والتربية ومبدأ تقسيم العمل في مقاليد الحكم. ولاشك ان أفلاطون لايفرق بين وظيفة الفيلسوف و رئاسة الدولة. ففي الجزء الثامن في "الجمهورية" يقول أفلاطون: "حتى يكون الفلاسفة ملوكا، أو الملوك و الأمراء فلاسفة هذا العالم، و تجتمع عظمة السياسة و الحكمة في أحد... لاتبتعد المدن ولا أي أحد من الشر"^٥. فلا بد ان يكون لدى الفيلسوف المعرفة بالجانب الخلقى و بالعدالة و بأدارة الشؤون السياسية على السواء.

فأدارة الدولة تتطلب هناك شروطا لابد من توفرها على المستوى العام كما أن (الروح) البشرية على المستوى الفردي يجب ان تتحلى بضوابط اخلاقية. لأن أفلاطون يرى تشابها بين كيفية تكوين الروح البشرية و الدولة. فالدولة لها مقام أو دور العقل في المجتمع كما أن العقل له دور الدولة و الحاكم في النفس البشرية. لذا فالعقل، بمعنى آخر هو الفيلسوف المفكر في المجتمع و الحاكم له دور الفيلسوف من الناحية التطبيقية. على هذه الشاكلة، يعتقد أفلاطون بأن هناك شروطا ضرورية لابد من تواجدها لدى الحاكم هي:

- لابد ان ينقاد الإنسان السوي و السليم لأمارة العقل و ليس الحواس و الأهواء، ولا بد ايضا ان تنقاد الدولة لأحكام العقل المتمثلة في شخصية الفيلسوف أو الحاكم الفيلسوف.
- لايسعى الحاكم الى الشهرة و المصالح الذاتية، انما المصلحة العليا فوق الكل.
- مبادئ العقلانية شرط المعرفة الصحيحة لأجل الوصول الى الحقيقة لاسواها^٦.

لانستغرب اذا قلنا بأن أفلاطون يوضح رؤيته لدور الفيلسوف الحاكم عن طريق التشابه بين الفيلسوف و بين ربان القارب. فكلاهما يتطلب من القائد المهارة و الخبرة و المعرفة التامة بالأمور. و في الجزء الثامن ايضا يستخدم ميتافور (التشابه) الكهف لكي يبين الفرق بين آلية و ووظيفة الحواس و العقل في حقل المعرفة. فالنموذج المقدم في هذا المثل، أي الكهف هو اثبات البون الشاسع بين كيفية الحصول على المعرفة و المعلومة الصحيحة عن طريق استخدام العقل و أثر الحواس في ايقاع البشر في الأخطاء. فالفيلسوف ليس كالشخص الذي هو اسير احاسيسه داخل

^٢. Ibid P.٥.

^٤ Ibid. p ٦.

^٥ Plato: Republic. Book VI. Pp ١١٥-١٣٣. Oxford World's Classics. Oxford University Press

١٩٩٣

^٦ Ibid. p. ٢٣

كهف منغلق، بل يقدر على الوصول الى الحقيقة و رؤيتها في ضوء شمس الحقيقة وذلك بالتحلي و بالصبر والمثابرة وتجاوز المؤثرات الجسدية.

ثانيا: الأسباب الموضوعية و الذاتية

من يحكم و يقود و لماذا؟ من الأسئلة الرئيسية في فلسفة أفلاطون السياسية. رغم ان جوابه على هذه الأسئلة واضح وضوح الشمس بأن مفهوم الحاكم النموذجي لديه يرادف المصطلح "الحاكم الأصلاح"، لكن لاننسى بأن الظروف والسياقات التاريخية لبيئته أثرت في اعتقاده بأن القيادة، الحكم مسألة مصيرية وغير قابلة للنقاش العام أو التصويت من قبل عامة الناس. لأن جل المشاكل السياسية و الأزمات التي ادت الى ضعف الدول ترجع الى سيطرة الجهل و سوء القيادة. فالحاكم النموذجي ليس الا الفيلسوف الحاكم أو الحاكم الفيلسوف والوحيد الذي يصلح لحل الأشكاليات السياسية. وأيضا مما تجدر الإشارة اليه بأن هذا الرأي تذكر فقط في كتاب الجمهورية، ففي المحاورات الأخرى، يغير رأيه بشكل ما و يكتفي بالحاكم الفيلسوف أو اذا كان الحكم تحت اشراف فيلسوف ما، يفى بالغرض المطلوب.

لاشك هناك أسباب موضوعية و ذاتية لهذا الأفتناع و سوف نبينه كالآتي:

الأسباب الموضوعية: ترجع الى الوضع السياسي في زمنه و الديمقراطية المبنية على رأي الأغلبية و التي أدت الى انهاء حياة سقراط. فقد حاول تحذير الناس بأن "القيادة السياسية المعتمدة على الديمقراطية لاتمثل ازدهار الثقافة الاغريقية بقدر ما تمثل تهديدا مباشرا لحضارتها"^٧. لأنه عايش الوضع المتدهور وعندما ساد جو عام تحت ستار النقاش و المشاركة الديمقراطية ونوع من الهرج و المرج و غياب النقاش الجدي المطلوب. لأن هذا الجو "يشجع القادة المحتملين على ان يرضوا أدنى غرائز حشور الغوغاء"^٨. فالغوغاء دائما أناس "مستعدون للمخاطرة بمصير الناس، مقابل أي شخص يعدهم بالفوز و مكاسب فخمة"^٩. ومن العوامل الأخرى ايضا، ضعف دولة المدينة في أثينا. رغم تفوق مدينة اثينا من الناحية الثقافية على مدينة "أسبارطة" التي لم تكن ديمقراطية و لكنها رغم ذلك كانت قوية عسكريا و منظما داخليا^{١٠}.

فهذه القناعة ليست بغريب عنه، لأن جمهورية أفلاطون، جمهورية الفلاسفة المتنفذين في الدولة. لكن لا يخفى، ان أفلاطون نفسه اعترف بأن تحقيق غايته الفلسفية "الفيلسوف الحاكم او الحاكم الفيلسوف" صعبة الأناجاز". لذا يقول: "كل المحاولات والسعي تلاقي صعوبة و المخاطر. وكل شيء عظيم، صعب المنال"^{١١}. لكن رغم هذا، أن كل هدف نبيل، يستحق السعي و العناء لأنه للصالح العام. و لأن المجتمع لا يحقق، حياة جديرة له اذا انقادت الى اللاعقلانية.

^٧ كيث جرينيت: القيادة، مقدمة قصيرة جدا. ترجمة حين التلاوي. مؤسسة هنداي. ص. ٤٢ ط الأول مصر ٢٠١٣

^٨ نفس المصدر

^٩ نفس المصدر

^{١٠} جمهورية أفلاطون، المقدمة. دراسه و ترجمه. د. فؤاد زكريا، ص٢١: دار الوفا و لدنى الكباعه و

النشرالسنكدنرى ٢٠٠٥

^{١١} Palto: the Republic: pengu)٤٩٧ E(.....

^{١٢} A.H. Chroust: Aristotle's Criticism of Plato" Philosopher king". ١٦-٢٢

فبالاعقلانية تؤدي الى عدم التوازن والركون الى الأحاسيس و الشهوات و المصالح الذاتية. فالضرورة تستوجب و تتطلب من الفلاسفة ادارة مقاليد الحكم. فالحياة الاجتماعية ضرورة للفرد، لأن الفرد لا يمكن ان يحقق احتياجاته الذاتية بدون المجتمع، والاجتماع غير ممكن بدون ادارة حكيمة و حماية و نظام و عمل منظم.

فحسب مبادئ الفلسفة المثالية - العقلانية لدى أفلاطون، أن الأنسجام والتجانس ناتج عن روح التعاون وتقسيم العمل. فالعدل كمنظومة سياسية واجتماعية ناتج عن هذه الأرضية و الروح الجماعي. فالإنسان بطبعه ينقصه الإرادة و استخدام العقل، لانقياده الى الشهوات و الحواس. لكن كما أن الفضيلة ناتجة عن الانسجام والتناسق، لذا عندما يستخدم العقل، يضمن العدالة. الدولة العادلة هي التي تحقق مصالح الجميع، اذا استخدم العقل للوصول الى هذه الغاية. لكن الاستبداد ناتج عن عدم التوازن بين الأدوار ووظائف الطبقات بشكل منسجم. والشئ نفسه يحصل عندما يفقد التوازن بين اجزاء الروح في حياة و تصرفات الفرد. لأن المستبد اسير و منقاد الى ميوله الذاتية و عبد لأهوائه الشخصية. اذن يمكن أن يسخلص من هذا بأن رفض أفلاطون "للاستبداد"، موازي لرفضه حكم الأغلبية المتمثلة في التشكيلية السياسية المسمى ب"الديمقراطية". لأن الديمقراطية(تصويت الجماعي) المستندة الى حكم و آراء الأغلبية الساحقة، دائماً مشوبة بالأهواء و ميول ذاتية وليس المعرفة الصحيحة بالأمر الخاصة والعامة. اذن، فرفضه لنظم الديمقراطية في زمنه، ليس بمقابل قبول الاستبداد على الإطلاق. انما تعريفه وفهمه للعدل والاستبداد يختلف عن ما هو سائد الآن في زمننا.

الأسباب الذاتية: هي التي تتطلب ان يحكم الفيلسوف (او الحاكم الفيلسوف) ، والسبب هو تثبيت اركان العدل في الحكم. لكن هنا يطراً سؤال: من هو الفيلسوف الحقيقي و الحاكم الفيلسوف؟ هل هو شخص نموذجي و مجازي؟ في الحقيقة ان أفلاطون يرى في الفيلسوف الخلاص للسياسة و المجتمع على السواء. فالفيلسوف هو الجدير بهذه المهمة السياسية والفكرية لأنه يفرق بين الحقيقة و الخطأ، و بين المعرفة الصحيحة و الرأي من دون مصلحة ذاتية بل من منظور فلسفي عام. وليس الشخص الذي يدعي التفلسف ويسعى وراء الشهرة و المنافع الشخصية. اذن، يتعين هنا التعريف بالفيلسوف وامكانيته وليس كل من يدعي الفلسفة و امتلاك الحقيقة. بل الذي له امكانية الوصول الى الحقيقة المطلقة في الوجود، وليس الذي ينخدع بالمظاهر ويتأثر بالميول الطبيعية و بالحواس البشرية. فالفيلسوف اذن، هو المتمرس و المتدرب الذي له دراية بالأمر.

وجدير بالذكر، أن بعض المعلقين على كتاب "الجمهورية" يفسرون مصطلح "الفيلسوف الملك" كرجل العلم، و الفن و ليس حرفياً كرئيس الدولة^{١٣}. أي هو من له دراية بفن الإدارة وله القوة و القدرة المعرفية بالأمر المطلوبة. كما أن السياسة كخلق و فن ومحاولة لتكوين مجتمع وانسان جيد، احدى وظائف الفيلسوف. لذا فان السياسة و الفضيلة الخلقية من صفات و وظائف الفيلسوف التربوية، وليس من خصال المتكلم السفسطي^{١٤}. فحكم الفيلسوف و غايته من الفلسفة، يشترط عليه تحقيق العدالة واتباع الحكمة و ليس السير وراء آراء سطحية^{١٥}.

^{١٣} Rosamond Kent Sprague: Plato's Philosopher-King. A study of the theoretical Background. University of South Carolina Press. Pp٨.١٩٧٦

^{١٤} Rosamond Kent Sprague. p. ٢٢.

^{١٥} Ibid p.٨٢.

فعندما يحكم الفيلسوف، لابد ان يحكم بالمعرفة والعدل وليس الجهل التام أم التشبث بالأراء الشخصية المتقلبة. لأن هناك قاعدة ذهبية لدى أفلاطون: الحكيم والفيلسوف هو الذي يجب ان يوجه الآخرين ويحكم، وعلى الجاهل ان يتبع و يطيع. بتعبير آخر: قاعدة الحكم تتطلب المعرفة الصحيحة و ليست شيئا آخر على الإطلاق. لكن حسب تفسيرو ايضاحات "كارل بوبر" فإن أفلاطون يرى المشكلة الأساسية للسياسة تنحصر في السؤال التالي: من يحكم الدولة و من يملي الأوامر^{١٦}. لكن رغم ان تفسير "كارل بوبر" اختزالي الى حد ما، فهو يستنتج ايضا بأن البرنامج أو المشروع السياسي لأفلاطون، ذا طابع مؤسساتي وليس ذا بعد شخصي^{١٧}. اي: ان الحكم، هو قضية السلطة في المقام الأول و ليس طموحات ذاتية لشخص معين. لذا يضعنا هذا التفسير امام سؤال مطروح مسبقا: من هو الفيلسوف و دوره في الحياة العامة؟ الجواب سوف يكون سهلا اذا قلنا بأنه الذي يحب الحقيقة لذاتها و لا يدعى امتلاكها أو احتكارها. و من ثم ان نظام الحكم مبني على العدالة. بمعنى آخر: كل فرد له دور هام و خاص في المنظومة الاجتماعية و السياسية و لابد أن يؤديه بشكل جيد و لايتدخل في شؤون غيره.

اذن، ان مبدأ تقسيم العمل والوظائف وعدم التدخل في شؤون الغير، يعد من العوامل الموضوعية. وهذا يختلف عن مبدأ المساواة و الديمقراطية كنظام للحكم. لأنهما تتيحان مجال التدخل المباشر من كل فرد أي كان في كل صغيرة وكبيرة مهما كان وبدون دراية و معرفة مسبقة بالأمر الخاصة. وهذا ما يرفضه أفلاطون من الأساس^{١٨}. اذن، الحكم كشأن حصري للفيلسوف دون غيره، مبني على المعرفة و التخصص. لذا تنطبق العوامل الموضوعية و الذاتية على الفيلسوف الحاكم أو الحاكم الفيلسوف لتحقيق هدف سامي وهو الخير العام. فالحكم وسيلة لتحقيق غاية وليس الهدف الأول و الأخير بذاته. والحاكم له الدور نفسه الذي يقوم به قائد سفينة في المحيط المليء بالمخاطر المحفوفة.

المحور الثاني: الواقعية كفن في الحكم و الأمانة عند ماكيافيللي

يعد كتاب "الأمير" من الكتب الفريدة عن فن القيادة و الحكم. لذا لابد أن نتساءل: ماالغرض من تأليفه؟ هل هناك دوافع شخصية ام علمية بحتة؟ و هل كتب عند طلب احد أم وضع ليكون كتابا لمن يريد؟ قبل الأجابة عن هذه الأسئلة، لدى قرائتنا ل "الأمير" نتحسس بالأمر الآتية:

- انه استفاد و استند الى معرفته عن عمل و نشاط الانسان قديما و حديثا.
- انه يناقش حكومة الأمير و يعطي القواعد الضرورية لها.
- انه يعرض معرفته عن طبيعة الأمير كدليل^{١٩}.

^{١٦} Karl Popper: The Open Society and its Enemies. P.١٢٠. V. ١. Plato. Rutledge ١٩٨٦

^{١٧} Ibid p. ١٣٧. V. ١.

^{١٨} جمهورية أفلاطون: المقدمة. دراسة و ترجمة. د. فؤاد زكريا ص١١٣.

^{١٩} Strauss ١٣

عند القراءة المتأنية تظهر جليا وبطريقة ما، بأن ارشاد "الأمير"، الشخص الذي يجب ان يكون هو "مكيافيلي" نفسه. لذا لانبالغ اذا قلنا، ان توجيه الأمير و ارشاده يشبه الفكرة الأفلاطونية نفسها للفيلسوف الحاكم او الحاكم الفيلسوف عمليا. بتعبير آخر، ان محاولات مكيافيلي ليست الا التطبيق الفعلي لأطروحة أفلاطون بطريقة ما و ان لم يتطرق نفسه الى هذه النقطة. وعلى الرغم من ذلك، يرى البعض بان احد دوافع مكيافيلي في كتاب "الأمير" هو: "استعادة مصداقيته وشهرته السياسية. ثم لأنه قام بكتابه كعمل وصفي لا نصي. أي انه كتبه ليصف السياسة على حقيقتها وليس كما تجب ان تكون في صورتها المثالية"^{٢١}. كما ان احد اهداف مكيافيلي، هو تقديم تقنية الحكم و التنظير لتوحيد ايطاليا و الخلاص من "البرابرة"^{٢٢}. لاشك انه كان مهوسا بفكرة توحيد بلده ظاهرا ولكن الغرض هو خلق مصالح اقتصادية موحدة و التي كانت الرأسمالية الإيطالية بحاجة اليها^{٢٣}. وهذه الأهداف يتطلب من الأمير: الجرأة و المثابرة لخلاص و تحرير البلد من التشرذم. ولكي نفهم كتابه، لابد أن نأخذ بعين الاعتبار بأن دور الأمير لبلده ليس الا التنظيم الاجتماعي للأفراد وفي ادوار اقتصادية و سياسية بمعنى من المعاني^{٢٤}. من هنا نرى انه لدى مكيافيلي، رؤية ثورية لدور الأمير كمحرر وناشر ومنقذ ومرسل لخلاص بلده^{٢٥}. لذا فهو يقوم بأرساء ارضية ملائمة للأمير الجديد الجدير بالمهمة الصعبة. لذا يصور مكيافيلي نفسه احيانا كعارف والرجل الذي يتمتع بالمعلومات الضرورية التي لاتوجد لدى أي أمير^{٢٥}.

لاشك أنه يعتقد بأن من الركائز المهمة للسلطة هي: القوة والحظ والحكمة و المعرفة السياسية وأيضا المعرفة العملية بطبيعة الأمير^{٢٦}. لذا هو يرى نفسه، في مقام "الأمير" والمنافس لسلطته. والشئ الذي يعطيه هذا الحق، هو كتابه الذي بمثابة المنافس لقدرة وسلطة الأمير السياسية^{٢٧}. اذن، فهو لايرى نفسه مستشارا للأمير، بل المربي والمعلم له^{٢٨}. فالنموذج المتخيل لشخصية الأمير، عبارة عن شخصية اسطورية نصفها رجل و النصف الآخر الوحش^{٢٩}. وهذا يرجع الى قناعة منه بأن على الأمير أن يستخدم طبيعته الانسانية والحيوانية على السواء. أي يجب على الأمير، اتحاد الدهاء ومكر الثعلب(الدبلوماسية)، والتحلي بشجاعة وجرأة الأسد (القوة) في الوقت نفسه^{٣٠}.

لذا اذا اردنا معرفة السبب وراء تقليد "الوحش" في السياسية و الحكم، هو ان هذه الفكرة بديلة للفكر الديني المتجذر في ماهية الأمير وبأن الأمير يجب تقليد الصفات الالهيه و التخلق بأخلاق الخالق^{٣١}. لكن مكيافيلي يرى بأن الأمير من ان يتجاوز الحدود الانسانية والدينية وذلك من خلال التنقل الى الحيز الحيواني. لكن الانسانية كصفة وحيدة لاتكفي هنا بشخصية الأمير. فلا بد للأمير ان يفهم ذاته الانسانية من خلال الرجوع الى الجذور الحيوانية و

^{٢٠} كيث جرينيت: القيادة، مقدمة قصيرة جدا. ترجمة حين التلاوي. مؤسسة هنداوي. ص. ٤٢ ط الأولى مصر ٢٠١٣

^{٢١} Strauss ٢٤ & Louis Althusser: Machiavelli and Us. Pp٥٣. Verso ٢٠٠٠

^{٢٢} ارنست بلوخ: فلسفة عصر النهضة. ت. الياس مرقص. ١٢٥. ١٩٨٠

^{٢٣} Louis Althusser: Machiavelli and Us. Pp٨٠. Verso ٢٠٠٠

^{٢٤} Strauss ٢٦

^{٢٥} Ibid ٣١

^{٢٦} Ibid ٣١

^{٢٧} Ibid ٣١

^{٢٨} Strauss ٣٣

^{٢٩} Strauss ٣٣-٣٤

^{٣٠} Machiavelli: The Prince ٨٤

^{٣١} Strauss ٣٤

اللائسانية^{٣٢}. فالنموذج الجيد للأمير هو تجاوز المطالب الأخلاقية و الدينية لصفات الأمراء. فالأمير يستهل شرعيته من المجد والقوة والمصلحة الذاتية لامراته، وليس من الخير العام^{٣٣}. وهذا الطرح، من اهم انجازات الفكر السياسي لمكيافيللي.

ومما تجدر الإشارة اليه، أن مكيافيللي اعتقد ان المشكلة الرئيسية في الأيدولوجية والممارسة السياسية تتمثل أو تنحصر في مشكلتين: الدين و كيفية تجسيد الأمير لدوره في الرأي العام^{٣٤}. لاريب أن تبني القوة بدل المعرفة أو الحقيقة و المؤثرات الخلقية، اثر في سمعة مكيافيللي. وحسب تعبير "كوينت سكينر" احد المفسرين المعروفين لمكيافيللي والمؤرخ في مجال تأريخ الأفكار السياسية رأي: "رغم شهرة مكيافيللي في مجال الفكر السياسي، كان له سمعة سيئة ذائعة الصيت. حتى الساسة الذين اقتنعوا نوعا ما بأفكاره في ادارة الحكم و السيطرة، تجنبوا تسمية "المكيافيلية" كمذهب سياسي معين"^{٣٥} مع هذا فان كثيرا من الحكام قرأوا كتاب "الأمير" و تأثروا به في كيفية بسط سيطرتهم السياسية بدون ان يعترفوا بهذا التأثير علنا، خوفا من اتهامات^{٣٦}.

ربما يسأل سائل: مالذي ادى الى هذه السمعة السيئة؟ فرغم ان موضوعنا ليس الجواب عن هذا السؤال، لكن نركز فقط على كتابه "الأمير" كجواب و نحاول قدر الامكان شرح وجهة نظره عن الحكم و القوة وخصائص الأمير ايضا. عسى ان يعطينا هذا انطبعا مناسباً عن السبب وراء كره الفلاسفة والمفكرين له. لكن لاننسى بأن نشأته و خلفيته الاجتماعية والسياسية وأوضاع بلده، نقش في فكره تصورا معيناً عن الحكم و الساسة ايضا^{٣٧}. خاصة أن عصره كان يعرف بعصر "المذهب الأنساني" المسيطر على الأفكار والسلوكيات السياسية تماما. ففي هذه الحقبة صعد مكيافيللي على مسرح الأحداث و شارك بأفكاره بها و اراد تجنب مذهب "الأنسانية" السائدة التي كانت تنظر الى السياسة من وجهة نظر اخلاقية وانسانية بحتة. لأنه رأى بأن هذا التيار ادى الى ضعف سلطة الحكم. فالطروحات السائدة في وقته، تعود جذورها الى التراث اليوناني وعصر النهضة التي بلورت فلسفة سياسية مهيمنة^{٣٨}. فهذه الخلفية الأنسانية تفسر التداعيات التي اثرت في التحول الفكري لدى مكيافيللي. ومما تجدر الإشارة اليه، أنه قد يطرأ على ذهن قارئ "الأمير"، ان مكيافيللي "ليس لديه الكثير ليقدمه، أكثر من اجراء تحليل جاف مبالغ لأنواع الامارات و وسيلة الاستحواذ عليها والاحتفاظ بها"^{٣٩}. لأنه في بداية "الأمير" يشرح انواع الامارات ويرى بان ارتقاء على السلطة اما أن يكون عن طريق "الحظ" (fortuna) أو خلال نفوذ الآخرين و بسط "القوة" (virtus)^{٤٠}. وبعد ذلك يوضح مفهوم الحظ في السلطة و في الشؤون الأنسانية على العموم. فالذي يحصل على السلطة عبر الحظ، يتمتع

^{٣٢} Strauss ٣٤

^{٣٣} Strauss ٣٥

^{٣٤} Louis Althusser: Machiavelli and Us. Pp ٨٩-٩٠. Verso ٢٠٠٠

^{٣٥} كوينتن سكينر: مكيافيللي، مقدمة قصيرة. ٩. ت. رحاب صلاح الدين. مراجعة: هاني فتحي سليمان. مؤسسة هندواي للتعليم و الثقافة. ط ١. ٢٠١٤ رغم اننا نطرح رأي اخر في هذه المسألة و هو موقف غرامشي في المحث التالي بأن هناك خلط بين مكيافيللي و المكيافيلية كمذهب معين..

^{٣٦} سكينر: مقدمة قصيرة، ص. ٩.

^{٣٧} سكينر: نفس المصدر، ص ١١

^{٣٨} سكينر: نفس المصدر، ص ١٤

^{٣٩} سكينر: نفس المصدر، ص ٣٢

^{٤٠} Machiavelli: The Prince ٢٣-٢٨

بالقدرة و لكن الذي له "أعظم قدر من حسن الحظ, دائما هو الأقل جدارة بالثقة" في مجال السياسة و الحكم^{٤١}. لأن الاعتماد على الحظ ربما يرفع من شأن المرء, لكن يجعله أكثر عرضة للسقوط و عدم الثقة في الوقت نفسه^{٤٢}. ولاينكر أن الحظ قوة بحد ذاتها, لكن ليست مستديمة و ان نقطة ضعفها تكمن في الغاء حرية الإنسان و عدم قدرته على التحكم بمصيره^{٤٣}.

اذا استسلم الأمير أو أي انسان لمصير الحظوظ و المشيئة الميتافيزيقية, فان الأرادة و قدرة الاختيار الحر تسلب منه أصلا^{٤٤}. لأن حظ الانسان غير ثابت, يتغير حسب الأحوال و الأحوال. لذا يستحيل الاعتماد عليه دائما^{٤٥}. اذن, لا بد للأمير أن يعتمد فقط على القوة كركيزة اساسية لادارة حكمه. من هنا, يرى مكيافيلي بأن دوره في مجال الحكم والسياسية هو: تقديم المبادئ والتعاليم للأمير لكي يكون قويا. فمكيافيلي يعد نفسه المنقذ والدليل للخلاص. و هذا عبر تقديمه تعاليم و بسط مبادئ الحكم. فهو على دراية تامة بأن الأمراء الجدد, دائما يواجهون تحديات و مشاكل في بداية امرهم عند تثبيت الأمور.

من هنا يبدأ مكيافيلي بتقسيم انواع الإمارات و الدول. ومن ثم يفصل في امر هام وهو: كيفية الوصول الى السلطة و آلية الحفاظ عليها. فالانسان يحصل على الإمارة اما عن طريق ضربة حظ أو بالتوارث او بالاستحواذ^{٤٦}. لكن النقطة المشتركة و الهامة هي: آلية الحفاظ و كيفية احتكار النفوذ والحفاظ على بقاء السلطة في الوقت نفسه. لأن الوصول الى السلطة ربما اسهل من الحفاظ عليها و ضمان البقاء فيها. لذا يرى مكيافيلي أن من شأنه و خبرته وضع تعاليم و مبادئ لهذه المهمة الصعبة. لأنه من البديهي أن كل سلطة تواجه صراعات داخلية و تحديات خارجية كاحدى الصعوبات الحتمية في الإمارة.

لذا هو يعتقد بأن الدولة المشتتة من الداخل بسبب اللغة و القوانين المختلة و المذاهب المتناحرة, تحتاج لتوفر الحظ و القوة لتماسك^{٤٧}. فاذا نظرنا الى تاريخ الدول, نرى بأن المشاكل و المشاحنات والتفرقة كحقيقة تاريخية هي التي ادت الى انهيار الدول من جذورها. لأن الضعف و القصور غالبا نتاج التفرقة الداخلية و مسألة سوء استخدام القوة بحد ذاتها^{٤٨}. لذا يسوق مكيافيلي في كتابه تاريخ الإمارات و الدول و من ثم يستخلص أن الأسباب الرئيسة للسقوط هي: الضعف و انعدام القوة الضرورية لضبط زمام و مسار الأمور. سنبيين في الصفحات الآتية واقعية نظرة مكيافيلي من خلال توضيح مفاهيم: القوة والحقيقة في السياسة و الرئاسة. وبعد ذلك نقوم بشرح مفهوم الضرورة كركيزة أساسية في فن الحكم. لأن, هذه المفاهيم, تبين نقطة الخلاف الجوهرية بينه وبين سلفه أفلاطون.

^{٤١} سكينر: نفس المصدر, ص ٣٣ & ١٢٤ Machiavelli: The Prince

^{٤٢} سكينر: نفس المصدر

^{٤٣} Machiavelli: The Prince ٦٦

^{٤٤} سكينر: نفس المصدر, ص ٣٦

^{٤٥} Machiavelli: The Prince. ١٢٤

^{٤٦} Machiavelli: The Prince. ٨

^{٤٧} Ibid. ٦

^{٤٨} Ibid. ١٢

القوة أم الحقيقة

جدير بالذكر هنا هو أن مكيافيللي يعطي مسألة القوة الأولوية في ادارة الحكم، وليس الحقيقة كمعيار في ادارة الحكم و كأساس لبنية الدولة. لأنه يرى أن مفهوم "الحقيقة" حيادي و عام. فالتناس يعملون بالحق حينما يمدحون و يشاد بهم، لكن عندما يلامون عليها أو تنافي مصالحهم الذاتية لايتبعونها^{٤٩}. لذا لايمكن الاستناد الى الحقيقة كركيزة أولية والهدف الأول والأخير للحكم. لكن على النقيض، نجد أن القوة هي المركز والرابط لتوحيد البلاد والمجتمع. وبتعبير آخر: القوة توحد دائما مهما كانت الظروف و لاتعطي خيارا امام الناس بل تفرض عليهم الأنقياد. أما الحقيقة تفرق و تصبح مسألة أخذ و رد حسب اعتقادات و اهواء ومنافع الناس. كما نبين لاحقا، بأن هذا الرأي يختلف كلياً عن تصور أفلاطون للحقيقة. لذا يبين مكيافيللي رأيه بأن هناك أساسين لبناء و تحكيم الدولة: القوانين المحكمة و الجيوش القوية^{٥٠}. فبدون الجيوش القوية تبقى القوانين حبرا على الورق! فانشاء جيش قوي شرط لتواجد و تطبيق القوانين اصلا^{٥١}. وامتلاك القوة الكافية سر نجاح الحكام. لذا يختلف مكيافيللي كلياً عن فلاسفة عصر النهضة وذوي النزعة "الإنسانية". لأنهم يشترطون الحكمة والعدل وضبط النفس كأسمى صفات الأمير. لكن مكيافيللي يعد القوة العنصر الأساسي في إدارة الحكم، وخاصة اذا اراد الأمير بلوغ اسمى اهدافه، وليس المعايير الأخلاقية أو العقلانية و الخصال الحسنة^{٥٢}. لأنه لايجتاج الى استخدام هذه الصفات على الدوام^{٥٣}. فتصرفات و تقديرات الأمير مرهونة بما تمليه عليه الضرورات. فالحفاظ على السلطة يعد ضرورة قصوى تفوق غيرها. وادارة الظروف و معطياتها ايضا من القواعد الرئيسية في إدارة شؤون الدولة^{٥٤}. لذا، يرى بعض النقاد و المفسرين لمكيافيللي بأن اهتمامه اللامحدود بالقوة ليس بجديد، وانما "الثورة" التي رسمتها في مجال الحكم: هي اعادة تعريف مفهوم القوة و تأمين السلطة بها^{٥٥}. كما أن الابتعاد عن المعايير الخلقية في الحكم، مستساغ لأنه يرى بأن ممارسة النفاق لدى الأمير أمر ضروري حسب ما تملئ عليه الظروف. وهذا يعود أيضا الى طبيعة البشر ذاته: الناس بطبيعتهم سذج و ميالون لخداع أنفسهم^{٥٦}.

و مما تجدر الإشارة اليه ايضا، من الأفضل أن يكون الأمير مرهوبا وليس محبوبا لدى الشعب كافة^{٥٧}. وهذا لسبب بسيط: ربما يخدعه الناس و يقع تحت تأثير عواطفهم^{٥٨}. ومهما كانت محبة الناس له، فليس الانزعة عاطفية و ليست بيد شخص الأمير ذاته، بل تعتمد على احساسهم و شغفهم به. في حين ان الرهبة والخوف مرهون به مباشرة دون الرجوع الى الغير^{٥٩}. اي نابغة عن القوة التي يستخدمها الأمير بارادته وليس عند رغبات الغير

^{٤٩} Ibid. ١٣

^{٥٠} Ibid. ٨٣

^{٥١} Machiavelli: The Prince ٥٥

^{٥٢} Machiavelli: The Prince ٨٥

^{٥٣} سكينر: نفس المصدر ، ص ٤٦

^{٥٤} سكينر: نفس المصدر، ص ٤٦

^{٥٥} سكينر: نفس المصدر ، ص ٤٧

^{٥٦} سكينر: نفس المصدر ، ص ٥١

^{٥٧} Machiavelli: The Prince ٨٠

^{٥٨} سكينر: نفس المصدر، ص ٥٥

^{٥٩} Machiavelli: The Prince ١٠٨ & ٨٢

وتوقعاتهم و مزاجهم المتقلبة. فأستخدم العنف أمر مشروع، ولأن عنف الدولة يقاس بنتائجها كوسيلة فعالة لأهداف بناءة، وان كانت غير انسانية^{٦١}. اذن، الفساد ناتج عن انعدام القوة المطلوبة لدى الأمير والضعف في ادارة الشؤون بالقوة اللازمة و المطلوبة. ومن هنا يمكن ان نستنتج بأن مكيافيللي يختلف كلياً عن أفلاطون، لأن الأخير يعتمد على قوة المعرفة و الفلسفة بذاتها وليس قدرة القوة فقط. لكن بالمقابل يعتقد مكيافيللي بأن صفة القوة شرط ضروري للادارة سواء كانت عسكرية أو مدنية^{٦٢}. فتواجد الجيش و المعاركين امر حتمي للأمانة^{٦٣}. ونتاج القوة الفعلية و المتجسدة على أرض الواقع.

الضرورة أم المعرفة

كثير من فلاسفة السياسة عندما يفكرون في فن القيادة و الرئاسة يعتقدون بان الركيزة الأساسية هي اما المعرفة التامة واما الضرورة. الا أننا اشرنا سابقاً، بأن منظور مكيافيللي للسلطة، يختلف عن سلفه كأفلاطون ومعاصريه المتبعين لمذهب الأنسانوية. لأنهم يعدون معرفة الصواب والخطأ هي المعيار الأخلاقي لما تكون صالحة و نافذة في الحيز السياسي أيضاً. أي لكل أنسان سواء كان حاكماً أم محكوماً يجب تتبع هذه المعايير. لكن مكيافيللي يعتقد، بأن وظيفة الأمير ليس اتباع ماهو خطأ و ماهو صواب خلقياً، بل ما هو ضروري ليصون الأمانة^{٦٤}. والضرورة هي المعيار الذي يجب ان ينقاد اليه في الحكم، وليس المعرفة النظرية الخلقية بالخطأ و الصواب.

كما يرى مكيافيللي أيضاً بأن الحرية كوازع اخلاقي و انساني خطيرة، لأنها اضاعة للسلطة و مصيرها^{٦٥}. فمثلاً يحتاج الأمير عند الضرورة اكرام الناس و سد حرياتهم وليس تلبية رغبة الحرية لديهم. فالنطلق هنا التبعية و الاعتماد الكلي على الأمير وليس اعطاء الحرية. لأن الحرية تطلق ايديهم و بالتالي لايبالون بالأمير ودوره في ادارة حياتهم. لذا أن الضرورة كمبدأ للحكم لا تتغير، لأن أولويتها و أهميتها تفوق المعايير الخلقية السائدة. و أحقيتها في الحكم تعود الى عدم تغيرها عبر الزمان و المكان، لأن هناك دائماً ضرورات تتحكم في الأمور و مصائر الناس. لذا فهي الموجه الأول في ادارة الحكومة و ليس المعرفة. كما أن الضرورة تتطلب من الأمير الخوض في المعارك مهما كانت وليس العدل. فالمعركة تعد ضرورة حيوية و سياسية ايضاً. لذا الجيش كقوة فعلية يكمل أداء هذا الدور^{٦٥}. تبعا لهذا لانبالغ اذا قلنا ان مكيافيللي يرى بأن المعركة، هي الأمل الذي لا أمل فيه. أي، بتعبير آخر ضرورة و الأمل في حالة اليأس التام!

هناك نقطة أخرى لابد التنويه اليه، ألا وهي اسطورة "الغاية تبرر الوسيلة" المستندة الى مكيافيللي. من البديهي، ان هناك فارق كبير بين الضرورة كأساس للحكم و استخدام القوة بدون وازع و معيار ضروري. فالقول السائد بأن "الغاية تبرر الوسيلة" كقاعدة عامة، تبسيط لأفكار مكيافيللي. بدون شك، ليست كل غاية مشروعة بذاتها و محمودة اذا لم تخدم السلطة و مصيرها أو اذا لم تغطي الضرورة. ومما تجدر الإشارة اليه، بأن مكيافيللي نفسه لم

^{٦١} سكينر: نفس المصدر، ص ٦٣

^{٦٢} سكينر: نفس المصدر، ص ٨٤

^{٦٣} Machiavelli: The Prince ١٠١

Ibid. ٧١ ^{٦٣}

Ibid. ٧٦ ^{٦٤}

Ibid. ١٢٦ ^{٦٥}

يصغ هذه الجملة على هذا الشكل في كتاب "الأمير" ولم يطرحها أيضا خارج الظروف المؤدية و الداعية إليها^{٦٦}. فضلا عن هذا، أن مكيافيللي نفسه لم يصرح بأن "على القادة أن يتصرفوا بصورة غير أخلاقية، بل قال انه على الأمير حماية المجتمع و بأنه له الحق بأن يفعل مايتطلبه الأمر من أجل المصلحة العامة"^{٦٧}.

هناك نقطة جوهرية لابد من الانتباه اليها: ان المعايير الأخلاقية مطلقة ولايمكن الجزم بصوابها أو خطأها ابدا. بتعبير آخر، لايعقل التمسك بالمعايير الخلقية اذا كان عكسه ايضا يحتمل الصواب. فحسب الأوامر والقواعد الخلقية يكون الفعل اما خاطيء أو صائب ولايمكن ان يكون الأثنان معا صوابا. غير ان في مجال السياسة، تحتمل الأفعال احيانا الصواب و الخطأ في الوقت نفسه حسب الظروف و المعطيات الموجودة. أي يمكن للسياسي ان يقوم بما هو غير صحيح و لكن النتيجة تضمن مصلحة ما. ففي مجال السياسة، هناك دور للحاكم: وهو توحيد التناقضات و المصالح المتضاربة معا.

وأخيرا، لابد من الإشارة الى نقاط التشابه والأختلاف بين مكيافيللي وأفلاطون: فالسلطة المطلقة للحاكم سواء كان فيلسوفا بتعبير أفلاطون، او الأمير حسب مصطلح مكيافيللي. فكلاهما فكرا في السياسة من منظور ماهو متغير وماهو ثابت في السياسة. لكن المفارقة هنا هي ترجمة هذه المفاهيم الى الواقع. لأن هناك اشكالية جوهرية لابد من أخذها بنظر الاعتبار: هل المباديء تتغير ام تبقى ثابتة مهما كانت الظروف؟ و هل يتغير دور الحاكم في الواقع حسب ماتملي عليه المباديء و الأسس الخلقية، أم حسب الاستجابة للواقع و معطياته الضرورية كمبدأ و غاية قصوى؟

بدون شك، كلاهما يأخذان اتجاهين مختلفين: ففي نظر أفلاطون، الفيلسوف يتمتع بالمعرفة الحقيقية و اللازمة للحكم، لأنه ذو عقل سليم و لديه خصال حميدة تفوق غيره. كما أن المعرفة بالحقيقة لا تتغير مهما كانت الظروف. لكن مكيافيللي على العكس من ذلك، فهو يتصور بأن الضرورة هي الثابتة. المطلوب من الأمير هو مكيال المكر والخدعة والقوة دائما. لأن القوة واستخداماتها المتعددة نابعة عن الضرورة. بالتالي هي وحدها كفيلة بالوحدة والتماسك الاجتماعي والسياسي. أما أفلاطون فيرى أن الحقيقة لا تفرق ولا تقبل الخلاف ابدا. فهي القوة وليس عكس ذلك. لأن كل عقل سليم مقتنع بها ولاينكرها و ان خالفت مصالحه. فمكانة الحقيقة متعالية تفوق و تعلق الآراء والخلافات. فهو يرى بأن الخلافات نتاج الآراء المتباينة و المصالح المتضادة لاغيرها. كما تبين، بأن مكيافيللي يدعو الى عقلانية الدولة وان "عقل الدولة" تتطلب من الأمير، تأمين الشروط الضرورية للحياة وتحملها وليس الهدف خلق مجتمع سعيد في النهاية. فالغاية القصوى، هي منع الاضطرابات و الفتن داخل البلاد^{٦٨}. اذن، فعقل

^{٦٦} ففي النص المترجم الى العربي هناك ابراز مبالغ لهذه الأسطورة و جعلها قاعدة ثابتة للحكم بأسم مكيافيللي. لكن عند المقارنة و الرجوع الى النص المترجم الى الأنكليزية و منها الى العربية، وجدنا ان في النص لا توجد هذه العبارة اصلا! بعد تفصح الجزء (٨) من كتاب الأمير العبارة التالية:

"who have the majesty of the state to defend them; and in the actions of all men, and especially of prince, which it is not prudent to challenge, one judges by the result."^{٦٦}

^{٦٧} كيث جرينيت: القيادة، مقدمة قصيرة جدا. ترجمة حين التلاوي. مؤسسة هنداي. ص. ٤٥ ط الأولى مصر ٢٠١٣. جدير بالأشارة ان

الكاتب الأيراني و البروفسيور المشهور "جواد طباطبايي" اشار الى هذه النقطة خاصة عند الكتاب العرب. كما انتقد الكتاب الفرس و ترجمة مكيافيللي الى الفارسية بسبب وقوعهم في اخطا و سوء الفهم عند الترجمة. انظر الى "تأمل در ترجمه متن هاي انديشه سايسي جديد: مورد شهريار ماكيواويللي. انتشارات مينوي خرد. ١٣٩٢ ايران

^{٦٨} ارنست بلوخ: فلسفية عصر النهضة. ت. الياس مرقص. ١٣٧. ١٩٨٠

الدولة يتطلب من الأمير نشر الفزع والرهبنة في قلوب الناس لأجل الأمن والأمان ومنع المخاطر الخارجية والداخلية الذي يؤدي الضعف والتشردم.

المحور الثالث: الأمير الحديث عند غرامشي (١٨٩١-١٩٣٧)

في هذا المبحث نركز على "رسائل السجن" لغرامشي فقط، لأنه يطرح فيها مفهوم "الأمير الحديث". وهذا المفهوم يغطي معنى "الحاكم النموذجي". كما نقوم بتقديم مفاهيم أساسية لديه ك"السياسة، مكونات السياسة و الحزب السياسي، المثقف الجمعي، أخيراً فلسفة البراكسيس". لابد من التذكير، رغم أن غرامشي يحاول طرح تفسير آخر لمكيافيللي، لكن الهدف ليس تقديم مكيافيللي ذاته، إنما من خلال عرض بعض أفكار مكيافيللي تصحيح بعض الأستنتاجات الخاطئة لأفكاره و من ثم فتح افقا جديدا لمفهوم الحاكم.

كما لابد من الإشارة الى نقطة اخرى، أن اختيار "مصطلح الأمير" من قبل غرامشي (أو السلطان في بعض الترجمات) يذكرنا بمكيافيللي. وهذا لا يعود الى انهما ينتميان الى البلد "ايطاليا" نفسه، بل لأن غرامشي اراد تفسير جديدا وطرح بديلا عصريا لسلفه، من خلال استخدام المصطلح نفسه. ففي هذا المؤلف الذي يتراوح عدد صفحاته خمسين صفحة واعتمادا على الترجمة الأنكليزية، يبين المؤلف ماهية الفلسفة السياسية و مبادئها الفكرية. وذلك بالرجوع الى مكيافيللي و ايضا بشرح مفصل لمفهوم الأمير عنده ايضا.

ورغم التشابه اللفظي بين مصطلح "الأمير" ل مكيافيللي و الأمير الحديث لدى غرامشي، هناك مفارقة مهمة. فاستخدام مفهوم "الأمير الحديث" يختلف كلياً عن غيره، لأن دلالاته الفلسفية ترادف مصطلح "الحزب السياسي الكومنيستي". أي الحزب الذي يعبر عن الإرادة الجمعية والشعبية ويقوم بدور الأمير مبدأياً. بتعبير آخر: الحزب الذي يتمتع بإرادة وقوة والسلطة اليعقوبانية من داخله^{٦٩}. والحزب هو التجسيد العلني لفكرة الأمير والذي له قدرة و قابلية لتوحيد الطبقات السفلى في المجتمع كالعامل و في الوقت نفسه يرفض كل شكل من الأشكال الاقتصادية والنقابوية و أفكار الحركات العنقوية. لأنه من خلال قراءته للتأريخ السياسي الإيطالي و مساعي مكيافيللي، اقتنع بأن الذي حدد مسار التأريخ السياسي لأيطاليا هو عدم وجود قوة و سلطة يعقوبية حاسمة. أي قدرة جامعة تتكفل بتوحيد البلد و انقاذه من الانقسام الداخلي. لذا سمي مساعيه ضمن هذا الكتاب ب"الأمير الجديد".

المطلب الجوهرى اذن هنا: حين يتطور عمال المدينة بشكل معقول في حيز الصناعة و يتبلور من الناحية الثقافية، و عندما يبلغ درجة من النضج السياسي والتأريخي، فنضاله و مساعيه لابد ان تصل الى الغاية الأساسية. أي اذا استطاع هذا الأمير تحريك و توحيد القوى و الطبقات المضطهدة والمهمشة كالفلاحين و غيرهم نحو حراك سياسي مناهض. من هنا، يمكن التعريف بدور الحزب السياسي كأمر يسعى الى تحقيق غاية منشودة عبر النضال المتواصل. وعليه ان اهتمام غرامشي بمكيافيللي، يعود الى فتاعة بأنه: " يمثل فكرة معترف بها وهي الذي يجب تحقيقه في

^{٦٩} اليعقوبانية (Jacobinism) مصطلح بمعنى كامل و مجرد في التأريخ التي توحد الإرادة الجمعية الشعبية و تقودها و تحركها نحو هدف معين. ما يستحق الذكر، أن غرامشي عندما يقوم بتعريف حزب الكومنيست يذكر مصطلح اليعقوبانية. هذه المفردة التي استخدمت من قبل "لينين" عام (١٩١٧) في كتاباته كأشارة الى حدود فارقة بين اوربا و اسيا في القرن العشرين عندما كان دور الثورة هو تحريك و لم الطبقة الكادحة من حولها. اليعقوبانية (اشارة الى ملك الأنكلتره قرن ١٥) تستخدم عند غرامشي و مكيافيللي ايضا. و اشارة الى توحيد المدن و القرى تحت امرة واحدة (غرامشي حاشية الكتاب ١٢٠).

النهضة الإيطالية لا يمكن ترجمته الى الواقع، بل لابد أن تتجسد في الدولة الوطنية - القومية^{٧٠}. والسبب حسب تحليل غرامشي هو الفكر السياسي لمكيافيلي ذاته. لأن فكره عبارة عن ردة فعل تجاه النهضة (بمعنى ضيق للكلمة). ولأن الأسباب الموجبة للضرورة السياسية والقومية كانت اقرب للشعب مما حصل في الأنظمة الملكية في اسبانيا وفرنسا^{٧١}. كما يرى أن أهمية مكيافيلي تعود الى طموحاته وليس الى توحيد ايطاليا فقط، بل تأسيس دولة قوية يعقوبيانية^{٧٢}. لأنه أراد عن طريق تأسيس مليشيات و"جيش شعبي"، جمع و تنظيم الطبقة الفقيرة في حركة جماهيرية جامعة ومن ثم تفعيلهم و ربطهم بالحياة السياسية^{٧٣}. لذا كان دوره بمثابة "الأمير الحديث". أي الحزب الكومونيستي في التاريخ السياسي لأيطاليا. لذا، " يتحدث غرامشي في رسالة "الأمير عن مشاكل عدة ومن زوايا مختلفة:

أولاً: تحليل طبيعة الحزب السياسي و علاقته بالأحزاب و الطبقات و الدولة.

ثانياً: يشير الى خطورة سيطرة الأيدولوجيا الاقتصادية وعشوائيتها التي لابد من ردها.

ثالثاً: ان مفهوم الحزب الثوري، لابد ان يقوم بدوره الفعال من خلال زاويتين: توحيد مستويين في ذاته، السلطة وفرضها والهيمنة والعنف والمدنية في الوقت نفسه. كما لابد من التحفيزو الدعاية، التكتيك و الاستراتيجية^{٧٤}. فهو يقوم بشرح هذا من خلال مقدمات ضرورية وخاصة. ففي المقدمة يبدأ غرامشي بالتعليق على كتاب "الأمير" لمكيافيلي. فيلاحظ بأنه ليس ببحث منظم، انما عمل أو محاولة حية دمجت الأيدولوجية السياسية و علم السياسة في شكل دراما اسطورية^{٧٥}. بتعبير آخر: ان سعيه كمفكر، لم يكن محاولة ثقافية منعزلة عن الواقع^{٧٦}. فأسلوب كتابة "الأمير"، رغم انه ذو طابع بلاغي لبيان حزبي، يتسم أيضا بشكل ناشط فعال^{٧٧}. لذا يرى بان محاولة مكيافيلي لم تكن علمية و لم يقصد منها تأسيس منهج أو مذهب المكيافيلية (مكيافيليزم). كما أن مكيافيلي نفسه لم يكن مكيافيليا اصلاً^{٧٨}. برغم تداول الفكرة و شهرة اسم المكيافيلية كمذهب معين في الأوساط السياسية في زمنه! ومن المفارقات الملفته للنظر هنا، أن اكثرية الأمراء و الحكام في العالم والذين يتبعون مقاييس ومعايير مكيافيلي لأدارة الحكم، يبعدون ذاتهم و ينفرون من تسميتهم بالمكيافيليزمية^{٧٩}.

^{٧٠} غرامشي ١٢٣

^{٧١} غرامشي ١٢٣

^{٧٢} غرامشي ١٢٣

^{٧٣} غرامشي ١٢٤

^{٧٤} غرامشي ١٢٤

^{٧٥} غرامشي ١٣٥

^{٧٦} غرامشي ١٣٤

^{٧٧} غرامشي ١٣٤

^{٧٨} جدير بالذكر ان ستراوس كأحد شارحي ماكيافيلي له رأي مختلف، فهو يؤكد بأن الكثيرين حاولوا وصف كتاب "الأمير" كعمل علمي. لذا هو يعتبر هذا الرأي السائد قابلاً للتوثيق و الدفاع بشرط فهمه بشكل معقول (Strauss ١٣). فهو يرى بأن الكليات او مايسمى بالمعرفة الكلية تختلف عن المعرفة الجزئية. ولذا تسمى الأخيرة بالعلمية (Strauss ١٣). فمن هذا القبيل يمكن ان تسمى كتاب ماكيافيلي بالعلمي. لذا يعتبر ماكيافيلي اما محقق و باحث أو معلم ومربي (Strauss ١٤).

^{٧٩} غرامشي ١٣٤

ان غرامشي نفسه يرى، أن هدف مكيافيللي هو اظهار ماهو غير معلوم وغير معروف، وليس الذي نعرفه اصلا. فغاياته لم تكن ايجاد مذهباً سياسياً معيناً، بل ان التوجيهات والأرشادات التي طرحها، ماهي الا أسس فلسفة الممارسة (Praxis Philosophy) أو يمكن تسميتها بالفلسفة التطبيقية. لذا: أن طريقة تفكير مكيافيللي عامل مساعد للتقنيات السياسية المستخدمة لدى الجماعات المحافظة، بالطريقة نفسها التي قامت بها فلسفة الممارسة^{٨٠}. مما لاشك فيه، أن علم السياسة قبل مكيافيللي كان على شكل يوتوبيا، أو بحث مدرسي بحت. وأن الباحثين في السياسة تناولوه كتعبير عن "الارادة الجمعية" في المجتمع، لكن بأشارات و ألفاظ مجازية^{٨١}. كما ان احد صفات كتاب مكيافيللي هو التقسيم والتبويب المنظم للمقاييس، رغم عدم توفر المنهج التحليلي فيه. لذا، ينصب جهده عن الحديث عن الصفات والوظائف والجودة الشخصية للأمير^{٨٢}.

من هنا، لابد أن ينظر الى مكيافيللي، بأنه المعبر أو المستجيب للضرورة التاريخية في عصره. ولابد أن يقرأ من منظور الأوضاع و الظروف المحيطة به ايضاً^{٨٣}. رغم تأثره بنماذج الدولة الفرنسية و الأسبانية، خاصة قدرتهما على التوحيد الجغرافي. فضلاً عن ذلك، يمكن للمرء ان يجد في رحم مكيافيللي "جنين" مبدأ فصل السلطات و البرلمانية^{٨٤}. فالأمير ليس الا النموذج التاريخي لشخصية فاعلة و مجسدة للارادة الجمعية. ان الصفة الرئيسية لشخصية الأمير انها يوتوبية وبالتالي عدم وجودها التاريخي أصلاً. بتعبير آخر: انه لم يجسد ظهوره بالتحديد امام الشعب الإيطالي فعلاً، بل كونه أكثر، شخصية افتراضية مجردة ورمز لقائد وحاكم اسطوري الذي يجب ان يظهر الى الوجود^{٨٥}. لذا يرى غرامشي أن مفهوم الأمير مشابه، لمفهوم الأمير الحديث عنده. أي: ان "الأمير الحديث" ليس شخصاً محددًا و كفرد مجسد، بل كونه منظمة عضوية ذات مكون معقد والمجتمع الذي تأخذ فيه الأرادة الجمعية شكلاً محددًا^{٨٦}.

اذن، فالأمير الحديث بمثابة تقمص للحقيقة "الأسطورية" للأمير والذي يمثل الارادة الجمعية في السياسية و الحكم. فهناك نقطتان لابد من الإشارة اليهما لدور الأمير: تأسيس وتكوين الارادة الجمعية للشعب في الأمير الحديث. وفي الوقت نفسه، التنظيم الجماعي والتعبير أو التجسيد الفعلي له. ومن ثم فالاصلاح الأخلاقي والثقافي ايضاً من مهامه الرئيسية. لاشك ان السؤال المطلوب هو: ماهو الاصلاح الثقافي و كيف يرفع مستوى ثقافة الطبقات المهمشة والمضطهدة، بدون اصلاح اقتصادي و تغيير المكانة الاقتصادية و الاجتماعية لديهم؟

اذن، ففي نظر غرامشي، لابد ان يوازي الاصلاح الثقافي والأخلاقي، الاصلاح الاقتصادي^{٨٧}. و لأن طبيعة الإنسان ليست ثابتة وجامدة، انما محددة من الناحية التاريخية والعلاقات الاجتماعية أيضاً. و جدير بالذكر هنا، ان غرامشي يرى أن البنية التحتية الاقتصادية والعامل المادي ليس الفاعل الوحيد في التأريخ البشري، بل ان العلاقات

^{٨٠} غرامشي ١٣٦

^{٨١} غرامشي ١٣٤

^{٨٢} غرامشي ١٢٥

^{٨٣} غرامشي ١٤٠

^{٨٤} غرامشي ١٤٠

^{٨٥} غرامشي ١٣٦

^{٨٦} غرامشي ١٢٩

^{٨٧} غرامشي ١٣٣

الأجتماعية هي التي تحدد طبيعة الإنسان ونشوءه. لأن المرء داخل شبكة العلاقات الاجتماعية كائن يتحرك و يتطور على الدوام.

السياسة كعلم مستقل

ان احدى الأسئلة التي لابد ان تطرح في قراءة مكيافيللي هي: هل السياسة علم مستقل بذاتها^{٨٨}؟ خاصة هذا السؤال يتعلق بالمكان الذي يحتله في المفهوم المنظم (السيستماتيكي) للسياسة، العالم و فلسفة الممارسة. فمن خلال السؤال: بأي معنى تكون السياسة مطابقة للتأريخ؟ وبأي معنى تطابق الحياة بالسياسة؟ اذن، تكون السياسة فعلا واقعا نشاطا و سببا لولادة وظهور منظمة مستديمة. فعندما تكون مطابقة للأوضاع الاقتصادية وبأماكنها الأنسلاخ عنها ليقوم بدورها المطلوب^{٨٩}. حسب تعبير الفيلسوف الإيطالي "كروتشه": فتتولد التعابير القوية والعاطفية دائما في لحظات سياسية حرجة و أزمات خانقة و ناتجة عن صعوبة التفسيرات و المبررات المنسجمة لمنظومة و حزب سياسي^{٩٠}. من هنا، يتولد الحزب ضمن الواقع الحرج و الأزمات الخانقة!

عناصر و مكونات السياسة

هناك عناصر و مكونات خاصة بالحزب و الحاكم عند غرامشي. فلا بد ان يكون للحاكم، القائد الفعلي اتباع و محكومين. و تقسيم و تمييز الأدوار و الأعمال بينهم، حقيقة تاريخية. لأن مبدأ تقسيم الوظائف، يجلب المسؤوليات معه. هذا المبدأ يتطلب ايضا، ان كل فعل و نشاط يتطلب نوع من التضحية و التفاني الذاتي^{٩١}. كما يتطلب روح التعاون في الحزب عبر هذا التقسيم الاداري و تجسيده. كما لابد من الاشارة الى أن غرامشي يفرق بين الديبلوماسية و السياسة. وعلى المنوال نفسه يفرق بين السياسة كعلم و كنشاط ايضا^{٩٢}. من هنا يعتقد بأن مكيافيللي ليس بعالم السياسة اصلا، انما ناشط (partisan) متحمس سعى الى التوازن و المعادلة بين القوى^{٩٣}.

فالناشط السياسي في رأيه انسان خلاق، مبدع و مبادر وما يقوم به لا يأتي من اللاشيء و لا يتحرك من الميول الذاتية^{٩٤}. كما أن السياسة و السياسي، تعني الاستراتيجية والتكتيك و التخطيط والدعاية^{٩٥}. وعلى هذا النهج، يفرق غرامشي بين حركة منظمة و مستديمة، و حركة تخرج الى الأفق حسب الظروف و المناسبات المواتية (conjunctural) في السياق التاريخي. لأن الأخيرة على خلاف الأولى لاتتصف بالديمومة و الاستمرارية في الكفاح و النضال السياسي المنظم. اذن، السياسة، عبارة عن الفعل الواعي وممارسة هادفة تحقق غاية مشتركة وهذا لا يختلف كليا عن أفلاطون. كما أن هذا التعريف تشكل البيئة الرئيسية للأمير الحديث.

^{٨٨} غرامشي ١٣٦

^{٨٩} غرامشي ١٣٩-١٤٠

^{٩٠} غرامشي ١٣٩

^{٩١} غرامشي ١٤٥

^{٩٢} غرامشي ١٧٢

^{٩٣} غرامشي ١٧٢

^{٩٤} غرامشي ١٧٢

^{٩٥} غرامشي ١٧٦

الحزب السياسي بوصفه الأمير الحديث

كما بينا بأن الأمير الحديث ليس بشخصية بطل محدد، انما هو اشارة الى الحزب السياسي. لذا فهو عبارة عن منظمة منسقة. اي نضال منسق خارج عن العشوائية و الفوضوية (انارشيزم). لأن النشاطات و الفعاليات السياسية مرتبطة بالأحزاب السياسية. لذا هناك نوعان من الحزب، يرفضان النشاط و الفعل السياسي:

- النخبة المثقفة التي تدير الشؤون الثقافية و تمثل افكار حركة جماهيرية واسعة النطاق مع الأحزاب، بشكل عام.

- الحزب الذي يولد عبر جمهور واسع، لكن بدون ان يكون لهم دور سياسي محدد عدا انتماء و شكل عسكري للمركز السياسي.

وينبغي الإشارة الى نقطة هامة، وهي التناقض (paradox) او المفارقة في مفهوم الحزب و دوره الفعال داخل المنظومة السياسية و المجتمع. فعندما ينشأ الحزب، لا يكتمل دوره ولا ينتهي أبداً. لأن نشاطه و تطوره مستديم ليس له نهاية. لذا فان الحزب ينتهي أمره حين يأخذ شكله و حجمه النهائي فيصبح حينئذ غير موجود أصلاً. بتعبير آخر، يحل ذاته ريثما يصل الى ذروته النهائية⁹⁶. لذا في رأي غرامشي، لكي يوجد اي حزب ما، لابد من توفر ثلاثة عناصر أساسية فيه:

- ١- وجود جماهير والذي تتكون من أناس عاديين و متوسطي المستوى. فبدونها، لا يتكون الحزب.
- ٢- المركزية و القدرة الداخلية للتوجيه و التناسب.
- ٣- العنصر الثالث هو الوسيط. أي الوسيط الذي يعبر عن العلاقة بين العنصر الأول و الثاني⁹⁷.

الحزب كمثقف جمعي

يرى غرامشي أن للأحزاب السياسية دلالة هامة في العالم الحديث. وهذا يعود الى كونها تعد تصورات جديدة للعالم و تقدمها كفلسفة أخلاقية، سياسية. بتعبير آخر: ان الحزب عبارة عن النموذج التجريبي و التاريخي للتصورات التي يحملها حزب ما في مرحلة نضاله⁹⁸. كما ان الحزب بمثابة المصفي في المجال العملي و النظري للأفراد⁹⁹. بتعبير آخر، أن الأحزاب عبارة عن منتج للتصورات سواء كانت عقلية او جماعية و البوتقة التي توحد الجانب النظري و العملي مع بعض¹⁰⁰.

اذن، الأمير الحديث (السلطان) هو "البروليتاريا المنتظمة في حزب سياسي القادر على تحويل المجتمع وفق حاجات التاريخ و امكاناته"¹⁰¹. لذا يعتقد غرامشي، بأن الأمير الحديث يحمل قسماً مختصاً باليعقوبية. وهذا يعود لسبب: اظهار كيفية تشكل الارادة الجمعية في الواقع¹⁰². فالحزب (الأمير الجديد) ما هو الا الارادة الجمعية و الارادة السياسية

⁹⁶ غرامشي ١٥٢

⁹⁷ غرامشي ١٥٢-١٥٣

⁹⁸ جاك تكسيه ١٧٠

⁹⁹ جاك تكسيه ١٧٠

¹⁰⁰ جاك تكسيه ١٧٠

¹⁰¹ جاك تكسيه ١٧٠

¹⁰² جاك تكسيه ١٧٠

العامة، ان صح بالتعبير الحديث عن المهوم. فالارادة هنا بمعنى، وعي فاعل بالضرورة التاريخية، من حيث هي المحرك الأول للضرورة التاريخية^{١٣}. فالارادة العامة تمثل في الحزب وهذا سر نجاحه، ففشل الدول و الأحزاب في خلق ارادة الجمعية الشعبية، يعود الى انعدام "القوة اليقوبية" الفعالة التي تؤسس الدول و تحرك و تنظم الارادة الشعبية^{١٤}. فهذه الأدوار والتجسيديات للأمير الجديد، يسميها غرامشي ب"فلسفة البراكسيس". لكن، ماذا تعني هذه الفلسفة بالضبط؟

البراكسيس كحيز سياسي و فلسفي:

يطرح غرامشي في الفصول الأخيرة من رسالته مفهوم فلسفة البراكسيس، اي فلسفة الممارسة و التطبيق. بتعبير ادق: البراكسيس هو الحيز السياسي و الفلسفي للحزب(الامير الحديث). فالحزب هو الأداة الوحيدة التي بإمكانها التوحيد والتواصل بين النظرية والتطبيق أو بين الواقع و الفكر. والغاية هنا هي، ايجاد ميدان فعلي لنظرية "الأمير الجديد"، لكن حسب المواصفات النظرية المطلوبة. فدور الحزب، هنا عبارة عن حلقة وصل وليس الفصل بما هو نظري و ماهو عملي. لذا يعتقد غرامشي بأن شروط نجاح أي مشروع حزبي هي: تواجد فلسفة الممارسة التي تمكنه من العمل خلال التوحيد بين الجانب النظري و العملي في العملية السياسية. من هنا، أن الركائز الأساسية لهذه الفلسفة عبارة عن معطيات مطلوبة:

- النشاط الغائي(القصدي) و تفضيل الفاعلية على الانفعال.
- الاتجاه العملي و اولوية قياس و الاستدلال النظري.
- الموضوعية و الباطنية.
- العمل الرصين و بخلاف اللعب و خفته و الضحك الرخيص^{١٥}.
- وحدة النظر و العمل تعبر عن وحدة الإنسان مع العالم^{١٦}.

^{١٣} جاك تكسيه ١٧٠

^{١٤} جاك تكسيه ٢١٠

^{١٥} جاك تكسيه ٢٤٤

^{١٦} جاك تكسيه ٢٥٠

نتيجة البحث

من خلال هذه الدراسة اردنا بيان النقاط الرئيسية عن مفهوم الحاكم النموذجي عند كل من أفلاطون و مكيافيللي و غرامشي. ان اختيارنا لهؤلاء الفلاسفة رغم تفاوت وجهات النظر ليس فقط من باب المقارنة الشكلية وبيان أوجه التشابه بينهم، بل ابراز تطور مفهوم الحاكم عبر العصور وتشكله حسب المتغيرات السياسية والمعطيات الثقافية لدى الفلاسفة. لذا فان مفهوم الأمير والحاكم النموذجي، من المباحث الفلسفية الشائكة منذ القدم، لأنه مرتبط بمبادئ موضوعية وصفات ذاتية لشخص الأمير كالجدارة، المهارة و الأهلية و الأحقية في ادارة دفة الحكم. ففوة الحكومات والدول، تقاس بمهارة و فطنة الحكام. على هذا المنوال أثر أفلاطون الجوانب الموضوعية في صفات الحاكم ومبادئ السلطة. فبالنسبة اليه، الحاكم النموذجي هو الأصلح للحكم. فالأصلح أما أن يكون فيلسوفا أم ملكا تربي على يد الفيلسوف. لأنه يركز على مبدأ المعرفة. لأن المهرفة تسبق السلطة و شرط استخدامها. كما ان السلطة والحكومة ماهي الا أداة لتحقيق غاية و هدف اخلاقي: تحقيق العدل و السعادة العامة. لذا اعتقد بأن الجدير بالحكم هو الفيلسوف أو الحاكم الفيلسوف لاغيره.

في حين يتناول مكيافيللي في كتاب "الأمير" الدولة والسلطة من خلال النظر الى الطبيعة البشرية نفسها كما هي بالفعل وكما تتجلى في تأريخها وليس كما ينبغي ان يكون. أي ان جهده الفلسفي حول السلطة و الامارة ماهو الا محاولة لتعريف الواقع السياسي وكيفية حفظ السلطة و نفوذها حسب ما تتطه المعطيات اليومية و ليست المثل العليا. فضلا عن ذلك، فرق مكيافيللي بين ما يعنيه المرء وبين ما ينبغي ان يفعله. وهذا عائد الى نظرتة الواقعية في ادارة السياسة. لكن عند غرامشي، يتحول مفهوم السلطة ويتجرد من طابعه الشخصي الى "مؤسسة جمعية" وهي "الحزب السياسي". أي أن الحزب هو الكائن الوحيد الذي بأستطاعته توحيد الجانب النظري مع الواقعي. الحزب هو الميدان الفعلي الذي يطرح فيه الأفكار كفلسفة عملية. لذا لانبالغ اذا استنتجنا، بأن جهود غرامشي في مسألة الحكم نوعا ما وبصورة ما، عبارة عن توحيد متالية أفلاطون بواقعية مكيافيللي.

اذن، فرغم تباين وجهات النظر واختلاف الآراء، تبقى مسألة الحكم و السلطة من الأشكاليات المعقدة في الفلسفة السياسية. لأن تطورها كمفهوم فلسفي، يتعلق بالضرورة التاريخية والتحويلات الشائكة في مجال السياسة نفسها. لذا لا يمكن طرح حل نهائي و وصفة سحرية لأشكالية السلطة المتمثلة في شخصية الأمير و أهليته. كما لاشك ان الحاكم سواء كان أميرا أو فيلسوفا او حزبا معيناً في السلطة، في اسوأ الأحوال شر لابد منه، لكن هناك معايير وأسس لابد من توفرها لدى الحاكم سواء كان من المنطور التقليدي الأفلاطوني أو المكيافيللي و من بعده. وأخيرا، لا يدعي الباحث بأنه قام بتغطية كافة جوانب النقاش بين الفلاسفة عن مسألة الحاكم النموذجي.

المراجع

Machiavelli, Nicolo: The Prince. Translated by W. K. Marriott. The Original Version of this Text was Rendered into HTML by Jon Roland of the *Constitution Society* [http:// constitution.org](http://constitution.org)

Gramsci, Antonio: 'Selections from The Prison Notebooks'. Edited and translated by; Quintin Hoare & Geoffrey Nowell Smith. Lawrence and Wishart.

١٩٧٨ London

Plato: Republic. A New translation by Robin Waterfield. Oxford World's Classica. Oxford University Press. Second edition ١٩٩٨

المصادر

Althusser, Louis: Machiavelli and Us. Edited by Francios Matheron. Translated by Gregory Elliott. Verso London. ٢٠٠٠

Strauss, Leo: Machiavelli's Intention: *The Prince*. The American Political Science Review. University of Chicago ١٩٨٠???

Karl Popper: The Open Society and its Enemies. Pp١٢٠. V. ١. Plato. Routledge ١٩٨٦

W. Owen Jenkins D.D. The Philosopher As Statesman. A Sudy in Platon's Republic. P.١٥. Cape Town. J. C. JUTA& Co. ١٩١٤

A.H. Chroust: Aristotle's Criticism of Plato" Philosopher king". ١٦-٢٢

Rosamond Kent Sprague: Plato's Philosopher-King. A study of the theoretical Background. University of South Carolina Press. Pp٨.١٩٧٦

- جاك تكسيه: غرامشي، دراسة و مختارات. ترجمة ميخائيل ابراهيم مخول. مراجعة : د. جميل صليبا. أصول الفكر الاشتراكية ٣١. دمشق ١٩٧٢
- كوينتن سكينر: مكيافيللي، مقدمة قصيرة. ت. رحاب صلاح الدين. مراجعة: هاني فتحي سليمان. مؤسسة هنداي للتعليم و الثقافة. ط ١. ٢٠١٤
- ارنست بلوخ : "فلسفة عصر النهضة". ترجمة و تقديم و شرح الياس مرقص. دار الحقيقة- بيروت ١٩٨٠
- كيث جرينيت: القيادة، مقدمة قصيرة جدا. ترجمة حين التلاوي. مؤسسة هنداي. ط الأولى مصر ٢٠١٣
- جواد طباطبايي: "تأمل در ترجمه متن هاي انديشه ساسي جديد: مورد شهريار ماكياويللي. انتشارات مينيوي خرد. ١٣٩٢ ايران.

پوختەى تويژينهوه:

پرسی "حومكرانى شياو" يەكئىكە لەو بابەتانهى جئگەى مشتومرى فەيلەسوفانه. لەم سۆنگەوه تويژينهوهكه هەولدهدات بەشيوپهكى شروقهپى بەراوردى تيزى "فەرمانرواى نموونهپى" وهك مەرچكى پيوستى حوكمرانى شياو لای هەريەك لە ئەفلاتون و ماکيافيللى و گرامشى ئەنجام بدات. دياره, سەربارى جياوازى سەردەم و روانگەى جياى فەلسەفيان, بەلام هەرسىكيان گرنكى بەو تيزه فەلسەفييه دەدەن و هەريەكه لەگۆشەنيگاپهكى تايهەب بپپى هەلومەرچى بابەتى سەردەمى خۆى و هۆو هۆكارى خۆپى-زاتيهوه- چارەسەرى كيشهكه دەكەن.

Summary

This paper explores the concept of Statesman by Plato and both political Philosophers: Machiavelli and Antonio Gramsci. The main goal is to show how that Philosopher's understood the concept and why they apply special kind of interpretation of Statesman.

As we see that Plato's famous concept of Philosopher-king or King-Philosopher has to do with his theory of Idea. For hem either the Philosopher-king/King-philosopher symbolizes high virtue standards.

But on the contrary, Machiavelli dells with the Issue form a pragmatic/realistic perspective: stability and sustainability of Power. While, Gramsci has another outlook: a political party which follows the demands of the Philosophy of Praxis.